مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center for Studies and Planning

ورقة مترجمة

صعود وسقوط التنافس بين القوى العظمى
ترامب يرسم طريقاً جديداً للنفوذ

ستاسي إي. جودارد

ترجمة وتحرير مركز البيدر للدراسات والتخطيط

أعادت استراتيجية الأمن القومي التي أصدرها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عام 2017 إحياء مفهوم المنافسة بين القوى العظمى، بعد أن تم تجاهلها كظاهرة من قرن سابق، التي لخصت في سطر واحد، القصة التي أمضى صانعو السياسة الخارجية الأمريكية العقد الماضي في سردها لأنفسهم وللعالم في حقبة ما بعد الحرب الباردة، حيث سعت الولايات المتحدة بشكل عام إلى التعاون مع القوى الأخرى كلما أمكن ذلك ودمجها في نظام عالمي تقوده بنفسها، ولكن في منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، ساد إجماع جديد انتهى فيه عصر التعاون، واضطرت الاستراتيجية الأمريكية إلى التركيز على منافسي واشنطن الرئيسيين، الصين وروسيا، كانت الأولوية الرئيسة للسياسة الخارجية الأمريكية واضحة «البقاء في المقدمة».

أوضحت وثيقة ترامب لعام 2017 أن خصوم واشنطن «يتنافسون على مزايانا الجيوسياسية ويحاولون تغيير النظام الدولي لصالحهم». ونتيجةً لذلك، زعمت استراتيجيته للدفاع الوطني في العام التالي أن المنافسة الاستراتيجية بين الدول أصبحت «الشغل الشاغل للأمن القومي الأمريكي». عندما تولى جو بايدن، منافس ترامب اللدود، منصبه رئيساً في عام 2021، تغيرت بعض جوانب السياسة الخارجية الأمريكية بشكل جذري. لكن التنافس بين القوى العظمى ظلّ هو المحور الرئيس.

في عام 2022 حذرت استراتيجية بايدن للأمن القومي من أن «التحدي الاستراتيجي الأكثر إلحاحاً الذي يواجه رؤيتنا هو من القوى التي تُضفي على الحكم الاستبدادي طابعاً سياسياً خارجياً تنقيحياً». وجادلت بأن الحل الوحيد هو «التفوق على الصين في المنافسة» وكبح جماح روسيا العدوانية.

أشاد البعض بهذا الإجماع على التنافس بين القوى العظمى، بينما انتقده آخرون. ولكن مع تصعيد روسيا حربها في أوكرانيا، وإعلان الصين عن مخططاتها تجاه تايوان،

وتوطيد القوتين علاقاتهما وتعاونهما بشكل أوثق مع منافسي الولايات المتحدة الآخرين، لم يتوقع الكثيرون أن تتخلى واشنطن عن المنافسة التي كانت بمثابة منارة لها. مع عودة ترامب إلى البيت الأبيض عام 2025، توقع العديد من المحللين استمرارية: «السياسة الخارجية لترامب-بايدن- ترامب»[1]، كما وصفها عنوان مقال في مجلة الشؤون الخارجية.

ثم جاء الشهران الأولان من ولاية ترامب الثانية. وبسرعة مذهلة، حطم ترامب الإجماع الذي أسهم في بنائه[2]. فبدلاً من منافسة الصين وروسيا، يريد الآن العمل معهما، ساعياً إلى صفقات كانت ستبدو، خلال ولايته الأولى، مناقضة لمصالح الولايات المتحدة. وقد أوضح دعمه لإنهاء سريع للحرب في أوكرانيا، حتى لو تطلب ذلك إذلال الأوكرانيين علناً، مع احتضان روسيا والسماح لها بالسيطرة على مساحات شاسعة من أوكرانيا. أما بالنسبة للصين فتظل العلاقات أكثر توتراً، لا سيما مع دخول تعريفات ترامب الجمركية حيز التنفيذ وتهديد من قبل الصين بالرد الانتقامي. لكن ترامب أشار إلى أنه يسعى إلى تسوية واسعة النطاق مع الرئيس الصيني شي جين بينغ[3] وقال مستشارو ترامب المجهولون لصحيفة نيويورك تايمز إن ترامب يرغب في الجلوس «رجلاً لرجل» مع شي لوضع شروط تحكم التجارة والاستثمار والأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، صعّد ترامب الضغط الاقتصادي على حلفاء الولايات المتحدة في أوروبا وكندا (التي يأمل في إجبارها على أن تصبح «الولاية رقم 51») وهدد بالاستيلاء على (غرينلاند) وقناة بنما. بين عشية وضحاها تقريباً، انتقلت الولايات المتحدة من التنافس مع خصومها العدوانيين إلى التنمر على حلفائها المعتدلين.

في محاولة لفهم سلوك ترامب، حاول بعض المراقبين إعادة سياساته إلى سياق

1.The Trump-Biden-Trump Foreign Policy: American Strategy's Strange Continuity

2.Donald Trump Administration | Foreign Affairs

3.Xi Jinping | News and Insights from Foreign Affairs

التنافس بين القوى العظمى. من هذا المنظور، يُعدّ التقرّب من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين [4] سياسةً للقوى العظمى في أبهى صورها - بل هو بمثابة «عكس كيسنجر[5]»، مُصمّم لتمزيق الشراكة الصينية الروسية. وأشار آخرون إلى أن ترامب يسعى ببساطة إلى نهجٍ أكثر قوميةً في التنافس بين القوى العظمى، وهو نهجٌ قد يكون منطقياً بالنسبة لشي وبوتين، وكذلك بالنسبة لناريندرا مودي في الهند وفيكتور أوربان في المجر.

ربما كانت هذه التفسيرات مقنعة في يناير. ولكن يجب أن يكون من الواضح الآن أن رؤية ترامب للعالم ليست رؤية تنافس بين القوى العظمى بل تواطؤ: نظام «متناغم» يشبه النظام الذي شكّل أوروبا خلال القرن التاسع عشر. ما يريده ترامب هو عالم يديره رجال أقوياء يعملون معاً - ليس دائماً بتناغم ولكن دائماً عن قصد - لفرض رؤية مشتركة للنظام على بقية العالم، هذا لا يعني أن الولايات المتحدة ستتوقف عن التنافس مع الصين وروسيا تماماً: فالتنافس بين القوى العظمى سمة من سمات السياسة الدولية أمر دائم ولا يمكن إنكاره. لكن التنافس بين القوى العظمى كمبدأ منظم للسياسة الخارجية الأمريكية أثبت أنه سطحي وقصير الأجل بشكل ملحوظ. ومع ذلك، إذا ألقى التاريخ أيَّ ضوء على نهج ترامب الجديد، فهو أن الأمور قد تنتهي بشكل سيِّء.

4.Vladimir Putin | Foreign Affairs

5.https://knoozmedia.com/2025/05/21/180079

ما هي قصتك؟

على الرغم من أن التنافس مع الخصوم الرئيسيين كان ولا يزال عاملاً محورياً في ولاية ترامب الأولى وولاية بايدن، فمن المهم ملاحظة أن «منافسة القوى العظمى» لم تصف أبداً استراتيجية متماسكة.

إن وجود استراتيجية يوحي بأن القادة قد حددوا غايات ملموسة أو مقاييس للنجاح خلال الحرب الباردة، على سبيل المثال، سعت واشنطن إلى زيادة قوتها من أجل احتواء التوسع والنفوذ السوفيتي. على النقيض من ذلك، في العصر الحديث، غالباً ما بدا الصراع على السلطة وكأنه غاية في حد ذاته. وعلى الرغم من أن واشنطن حددت منافسيها، فإنها نادراً ما حددت متى وكيف ولماذا تحدث المنافسة. ونتيجة لذلك، كان المفهوم مرناً للغاية. يمكن أن تفسر «منافسة القوى العظمى» تهديدات ترامب بالتخلي عن حلف الناتو ما لم تزد الدول الأوروبية من الإنفاق الدفاعي، لأن القيام بذلك يمكن أن يحمي المصالح الأمنية الأمريكية من الركوب المجاني. ولكن يمكن أن ينطبق المصطلح أيضاً على إعادة استثمار بايدن في حلف الناتو، الذي سعى إلى تنشيط تحالف الديمقراطيات ضد النفوذ الروسي والصيني.

بدلاً من تحديد استراتيجية محددة، مثّلت المنافسة بين القوى العظمى سرديةً قوية للسياسة العالمية، وهو سرد يوفر نظرة ثاقبة أساسية حول كيفية رؤية صانعي السياسات الأمريكيين لأنفسهم وللعالم من حولهم، وكيف أرادوا أن ينظر إليهم الآخرون. في هذه القصة، كانت الشخصية الرئيسة هي الولايات المتحدة. في بعض الأحيان، تم تصوير البلاد كبطل قوي ومهيب، يتمتع بحيوية اقتصادية وقوة عسكرية لا مثيل لها. ولكن يمكن أيضاً تقديم واشنطن كضحية، كما هو الحال في وثيقة استراتيجية ترامب لعام 2017، والتي صورت الولايات المتحدة تعمل في «عالم خطير» مع قوى متنافسة «تقوِّض

المصالح الأمريكية بقوة في جميع أنحاء العالم». في بعض الأحيان، كان هناك طاقم داعم: على سبيل المثال، مجتمع من الديمقراطيات الذي كان، في نظر بايدن، شريكاً ضرورياً في ضمان الرخاء الاقتصادي العالمي وحماية حقوق الإنسان.

بدورها، لعبت الصين وروسيا دور الخصمين الرئيسيين. ورغم ظهور أطراف أخرى -إيران وكوريا الشمالية ومجموعة من الجهات الفاعلة غير الحكومية- إلا أن بكين وموسكو برزتا كمنفذتين لمؤامرة إضعاف الولايات المتحدة. وهنا أيضاً، تباينت بعض التفاصيل باختلاف من يروي القصة. بالنسبة لترامب، كانت القصة مبنية على المصالح الوطنية: سعت هذه القوى التعديلية إلى «تقويض الأمن والازدهار الأمريكي». أما في عهد بايدن، فقد تحول التركيز من المصالح إلى المُثل، ومن الأمن إلى النظام. واضطرت واشنطن إلى منافسة القوى الاستبدادية الكبرى لضمان سلامة الديمقراطية ومتانة النظام الدولي القائم على القواعد.

لكن لما يقرب من عقد من الزمان، ظلّ مسار السرد العام على حاله: خصوم عدوانيون يسعون للإضرار بالمصالح الأمريكية، وكان على واشنطن الرد. وبمجرد ترسيخ هذه الرؤية للعالم، أضفت على الأحداث معاني خاصة. كان الغزو الروسي لأوكرانيا هجوماً ليس فقط على أوكرانيا، بل أيضاً على النظام الذي تقوده الولايات المتحدة. لم يُمثّل الحشد العسكري الصيني في بحر الصين الجنوبي دفاعاً عن المصالح الجوهرية لبكين، بل محاولة لتوسيع نفوذ بكين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ على حساب واشنطن. تعني المنافسة بين القوى العظمى أن التكنولوجيا لا يمكن أن تكون محايدة، وأن الولايات المتحدة بحاجة إلى إبعاد الصين عن شبكات الجيل الخامس الأوروبية والحد من وصول بكين إلى أشباه الموصلات. لم تكن المساعدات الخارجية ومشاريع البنية التحتية في الدول الإفريقية مجرد أدوات للتنمية، بل أسلحة في معركة التفوق. أصبحت منظمة الصحة

العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، والمحكمة الجنائية الدولية، وحتى منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، ساحات في سباق على التفوق. بدا أن كل شيء أصبح الآن منافسة بين القوى العظمى.

تذاكر الحفلات الموسيقية

في ولايته الأولى، برز ترامب كأحد أبرز مُشجّعي التنافس بين القوى العظمى. قال في خطاب ألقاه عام 2017: «منافسونا أقوياء، مُثابرون، وملتزمون بالأهداف طويلة الأمد، ونحن كذلك». وأضاف: «لكي ننجح، علينا دمج جميع أبعاد قوتنا الوطنية، والتنافس بكل ما أوتينا من قوة». (كان أكثر صراحةً، عند إعلان ترشحه للرئاسة قبل عامين: «أنا أهزم الصين دائماً دائماً».

لكن بعد عودته إلى منصبه في ولايته الثانية، غيّر ترامب مساره الذي لا يزال نهجه عدائياً ومواجهاً. فهو لا يتردد في التهديد بالعقوبات - غالباً ما تكون اقتصادية - لإجبار الآخرين على فعل ما يريده. وبدلاً من محاولة التغلب على الصين وروسيا، يريد ترامب الآن إقناعهما بالعمل معه لإدارة النظام الدولي. ما يروى الآن هو قصة تواطؤ، وليس منافسة؛ قصة عمل منسق. بعد مكالمة مع الرئيس الصيني في منتصف يناير، كتب ترامب على موقع(تروث سوشيال)، «سنحل العديد من المشاكل معاً، والبدء فوراً، ناقشنا موازنة التجارة والفنتانيل وتيك توك والعديد من الموضوعات الأخرى، سأبذل أنا والرئيس شي كل ما في وسعنا لجعل العالم أكثر سلاماً وأماناً!» وفي كلمته أمام قادة الأعمال المجتمعين في دافوس بسويسرا في ذلك الشهر، تأمل ترامب أن «الصين يمكن أن تساعدنا في وقف الحرب مع روسيا وأوكرانيا على وجه الخصوص، ولديهم قدر كبير من السلطة على هذا الوضع، وسنعمل معهم».

وفي مقال له على موقع «تروث سوشيال» حول مكالمة هاتفية مع بوتين في فبراير، أفاد ترامب: «لقد تأمل كلٌ منا في التاريخ العظيم لأمتينا، وحقيقة أننا قاتلنا معاً بنجاح كبير في الحرب العالمية الثانية... تحدث كلٌ منا عن نقاط قوة أمتينا، والفائدة العظيمة التي سنجنيها يوماً ما من العمل معاً».

في شهر مارس، بينما كان أعضاء إدارة ترامب يتفاوضون مع نظرائهم الروس بشأن مصير أوكرانيا، أوضحت موسكو رؤيتها لمستقبل محتمل. قال فيودور فويتولوفسكي، وهو باحث يعمل في المجالس الاستشارية بوزارة الخارجية الروسية ومجلس الأمن، لصحيفة نيويورك تايمز: «يمكننا الخروج بنموذج يسمح لروسيا والولايات المتحدة، وروسيا وحلف شمال الأطلسي، بالتعايش دون التدخل في مجالات مصالح بعضهما البعض»، وأضاف فويتولوفسكي إن الجانب الروسي يدرك أن ترامب يتعامل مع هذا الاحتمال «بعقلية رجل أعمال». في الوقت نفسه تقريباً، ناقش المبعوث الخاص لترامب، ستيف ويتكوف، وهو قطب عقاري شارك بكثافة في المفاوضات مع روسيا، إمكانيات التعاون الأمريكي الروسي في مقابلة مع المعلق تاكر كارلسون. وقال ويتكوف: «مشاركة الممرات البحرية، وربما إرسال الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا معاً، وربما التعاون في مجال الذكاء الاصطناعي، من منا لا يرغب في رؤية عالم كهذا»؟.

في سعيه إلى تسوية الخلافات مع المنافسين، ربما يكون ترامب قد خالف العرف السائد مؤخراً، لكنه يستغل تقليداً راسخاً. تتمثل هذه الفكرة في أن القوى العظمى المتنافسة يجب أن تتحد لإدارة نظام دولي فوضوي هي فكرة تبناها القادة في العديد من المراحل التاريخية، وغالباً في أعقاب الحروب الكارثية التي جعلتهم يسعون إلى إقامة نظام أكثر تحكماً وموثوقية ومرونة. ففي عامي 1814 و1815، عقب الثورة الفرنسية والحروب النابليونية التي اجتاحت أوروبا لما يقرب من ربع قرن، اجتمعت القوى الأوروبية الكبرى

في فيينا بهدف صياغة نظام أكثر استقراراً وسلمية من النظام الذي أنتجه نظام توازن القوى في القرن الثامن عشر، حيث كانت تحدث حروب القوى العظمى كل عقد تقريباً، وكانت النتيجة «تحالف الوفاق الأوربي[6]»، وهي مجموعة ضمت في البداية النمسا وبروسيا وروسيا والمملكة المتحدة. وفي عام 1818، دُعيت فرنسا للانضمام.

وبصفتها قوى عظمى معترف بها بشكل متبادل، مُنحت دول التحالف الأوربي حقوقاً ومسؤوليات خاصة لتخفيف حدة النزاعات المزعزعة للاستقرار في النظام الأوروبي. فإذا نشأت نزاعات إقليمية، فبدلاً من السعي لاستغلالها لتوسيع نفوذها، كان القادة الأوروبيون يجتمعون للبحث عن حل تفاوضي للنزاع. لطالما تطلعت روسيا إلى التوسع في الإمبراطورية العثمانية، وفي عام 1821، بدا أن الثورة اليونانية ضد الحكم العثماني أتاحت لروسيا فرصة مهمة لتحقيق ذلك. رداً على ذلك، دعت النمسا والمملكة المتحدة إلى ضبط النفس، بحجة أن التدخل الروسي سيُلحق الضرر بالنظام الأوروبي. تراجعت روسيا، ووعد القيصر ألكسندر الأول قائلاً: «عليّ أن أُثبت اقتناعي بالمبادئ التي أسستُ عليها التحالف». في أوقات أخرى، عندما هددت الحركات القومية الثورية النظام، اجتمعت القوى العظمى لضمان تسوية دبلوماسية، حتى لو كان ذلك يعني التنازل عن مكاسب كبيرة.

على مدى أربعة عقود تقريباً، حوّل نظام التحالف الأوربي التنافس بين القوى العظمى إلى تعاون. ومع ذلك، بحلول نهاية القرن، انهار النظام. فقد أثبت عجزه عن منع الصراع بين أعضائه، وعلى مدار ثلاث حروب، هزمت بروسيا النمسا وفرنسا هزيمةً ساحقة، ورسخت مكانتها كزعيمة لألمانيا الموحدة، مقللةً توازن القوى المستقر. في غضون ذلك، برزت المنافسة الإمبريالية المتزايدة في إفريقيا وآسيا كقوة ضاربة لا يستطيع نظام الوفاق الأوروبي التعامل معها.

6. https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%B9%D9%8A_(1815)

لكن فكرة أن القوى العظمى يمكنها وينبغي عليها أن تتحمل مسؤولية توجيه السياسة الدولية بشكل جماعي ترسخت وعادت للظهور من وقت لآخر. وجهت فكرة التحالف رؤية الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة والصين باعتبارهم «رجال الشرطة الأربعة» الذين سيؤمّنون العالم في أعقاب الحرب العالمية الثانية. تخيل الزعيم السوفيتي ميخائيل غورباتشوف عالمَ ما بعد الحرب الباردة يستمر فيه الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى، يعمل مع أعدائه السابقين للمساعدة في تنظيم البيئة الأمنية في أوروبا. ومع تراجع القوة النسبية لواشنطن في بداية هذا القرن، حث بعض المراقبين الولايات المتحدة على التعاون مع البرازيل والصين والهند وروسيا لتوفير قدر مماثل من الاستقرار في عالم ما بعد الهيمنة الناشئ.

تقسيم العالم

لا ينبع اهتمام ترامب بتحالف القوى العظمى من فهمه العميق لهذا التاريخ، بل إن شغفه به ينبع من دافع شخصي. هو يتعامل مع العلاقات الدولية بمنطق مشابه لذلك الذي يحكم عالمي العقارات والترفيه، ولكن على نطاق أوسع. وكما هو الحال في هذه الصناعات، تتنافس مجموعة مختارة من أصحاب النفوذ باستمرار - ليس كأعداء لدودين، بل كأقران محترمين. كلٌّ منهم مسؤول عن إمبراطورية يديرها كما يراه مناسباً. قد تتنافس الصين وروسيا والولايات المتحدة على المكاسب بطرق مختلفة، لكنها تدرك أنها موجودة ضمن نظام مشترك، وأنها مسؤولة عنه، لهذا السبب، لا بد أن تتواطأ القوى العظمى، حتى وهي تتنافس. يرى ترامب شي وبوتين قائدين «أذكياء وحازمين» «يحبون بلادهم». وقد أكّد أنه يتفق معهما جيداً ويعاملهما على قدم المساواة، على الرغم من أن الولايات المتحدة لا تزال أقوى من الصين وأقوى بكثير من روسيا. وكما كانت الحال مع التحالف الأوربي، فإن إدراك المساواة هو ما يهم: ففي عام 1815، لم تكن النمسا وبروسيا نداً مادياً لروسيا والمملكة المتحدة، ولكن تم استيعابهما على قدم المساواة مع ذلك.

في قصة حفل ترامب، لا تُعدُّ الولايات المتحدة بطلاً ولا ضحيةً للنظام الدولي، بل هي مُلزمةً بالدفاع عن مبادئها الليبرالية أمام العالم. في خطاب تنصيبه الثاني، وعد ترامب بأن الولايات المتحدة ستقود العالم من جديد، ليس من خلال مُثُلها العليا، بل من خلال طموحاتها. ووعد بأن السعي نحو العظمة سيجلب قوةً ماديةً وقدرةً على «بعث روح وحدة جديدة في عالمٍ اتسم بالغضب والعنف وعدم القدرة على التنبؤ بمساراته». ما اتضح في الأسابيع التي تلت خطابه هو أن الوحدة التي يسعى إليها ترامب هي بالأساس مع الصين وروسيا.

في سياق تنافس القوى العظمى، وُضعت تلك الدول كأعداء لدودين، مُعارضين أيديولوجياً للنظام الذي تقوده الولايات المتحدة. أما في سياق التوافق، فلم تعد الصين وروسيا تبدوان خصمين مُجردين، بل كشريكين مُحتملين، يعملان مع واشنطن للحفاظ على مصالحهما المشتركة. هذا لا يعني أن شركاء التوافق يُصبحون أصدقاء مقربين؛ بل على العكس تماماً. سيظل النظام التوافقي يرى التنافس قائماً، حيث يسعى كلٌّ من هؤلاء الأقوياء إلى التفوق، لكن كلاً منهم يُدرك ضرورة تهدئة الصراعات فيما بينهم لمواجهة العدو الحقيقي: قوى الفوضى.

كانت هذه القصة تحديداً حول مخاطر القوى المضادة للثورة هي التي أرست أسس «وفاق أوروبا». فقد وضعت القوى العظمى خلافاتها الأيديولوجية جانباً، مُدركةً أن القوى القومية الثورية التي أطلقتها الثورة الفرنسية تُشكل تهديداً أكبر لأوروبا مما قد تُشكله منافساتها الأضيق. وفي رؤية ترامب لوفاق جديد، يجب التعامل مع روسيا والصين كروحين مُتقاربتين في قمع الفوضى المُتفشية والتغيير الاجتماعي المُقلق، وستواصل الولايات المتحدة التنافس مع أقرانها، وخاصةً الصين، في قضايا التجارة، ولكن ليس على حساب مساعدة القوى التي أطلق عليها ترامب ونائبه، جيه دي فانس، «أعداء

الداخل»: المهاجرون غير الشرعيين، والإرهابيون الإسلاميون، والتقدميون «المستيقظون»، والاشتراكيون على النمط الأوروبي، والأقليات الجنسية.

لكي ينجح نظام القوى المتناغمة، يجب أن يكون الأعضاء قادرين على تحقيق طموحاتهم الخاصة دون المساس بحقوق أقرانهم (في المقابل، يُعدّ المساس بحقوق الآخرين أمراً مقبولاً وضرورياً للحفاظ على النظام). وهذا يعني تنظيم العالم في مناطق نفوذ متميزة، حدود تُحدّد المساحات التي يحق فيها للقوى العظمى ممارسة التوسع والهيمنة دون قيود. في نظام أوروبا المتناغم، سمحت القوى العظمى لأقرانها بالتدخل ضمن مناطق نفوذ معترف بها، كما حدث عندما سحقت النمسا الثورة في نابولي عام 1821، وعندما قمعت روسيا الحركة القومية البولندية بوحشية، كما فعلت مراراً وتكراراً طوال القرن التاسع عشر.

في منطق التوافق المعاصر، من المنطقي أن تسمح الولايات المتحدة لروسيا بالاستيلاء الدائم على الأراضي الأوكرانية لمنع ما تعدُّه موسكو تهديداً للأمن الإقليمي. ومن المنطقي أيضاً أن تسحب الولايات المتحدة «قواتها العسكرية أو منظومات الأسلحة من الفلبين مقابل قيام خفر السواحل الصيني بتنفيذ دوريات أقل»، كما اقترح الباحث أندرو بايرز عام 2024، قبيل تعيين ترامب له نائباً لمساعد وزير الدفاع لشؤون جنوب وجنوب شرق آسيا. بل إن عقلية التوافق ستترك الباب مفتوحاً أمام فكرة وقوف الولايات المتحدة مكتوفة الأيدي إذا قررت الصين السيطرة على تايوان. في المقابل، يتوقع ترامب من بكين وموسكو البقاء على الحياد في ظل تهديده لكندا وغرينلاند وبنما.

وكما أن مسار التوافق يمنح القوى العظمى الحق في تنظيم العالم كما تشاء، فإنه يحد من قدرة الآخرين على إسماع أصواتهم. لم تهتم القوى الأوروبية العظمى في القرن التاسع عشر بمصالح القوى الأصغر، حتى في القضايا ذات الأهمية الحيوية. في عام 1818،

بعد عقد من الثورة في أمريكا الجنوبية، واجهت إسبانيا الانهيار النهائي لإمبراطوريتها في نصف الكرة الغربي. اجتمعت القوى العظمى في «إيكس لا شابيل» لتقرير مصير الإمبراطورية ومناقشة ما إذا كان ينبغي لها التدخل لاستعادة السلطة الملكية. ومن الجدير بالذكر أن إسبانيا لم تُدعَ إلى طاولة المفاوضات، وبالمثل يبدو أن ترامب ليس لديه اهتمام كبير بمنح أوكرانيا دوراً في المفاوضات حول مصيرها، بل وأقل رغبة في إشراك الحلفاء الأوروبيين في العملية: قال ترامب إنه وبوتين ووكلاءهم المختلفين سيحلون الأمر من خلال «تقسيم بعض الأصول[7]». سيتعين على كييف فقط التعايش مع النتائج.

الخوض في كل المجالات

في بعض الحالات، ينبغي على واشنطن أن تنظر إلى بكين، بل وحتى موسكو، كشركاء. على سبيل المثال، سيكون تنشيط ضبط الأسلحة تطوراً مرحَّباً به، وهو تطور يتطلب تعاوناً أكبر مما كان ليسمح به خطاب التنافس بين القوى العظمى. وفي هذا الصدد، قد يكون خطاب التوافق جذاباً. فبإسناد النظام العالمي إلى رجال أقوياء يحكمون دولاً قوية، ربما ينعم العالم بسلام واستقرار نسبيين بدلاً من الصراع والفوضى. لكن هذا الخطاب يشوه حقائق سياسات القوة ويحجب تحديات العمل المتناغم.

وعلى الرغم من أن ترامب قد يظن أن تحديد وإدارة مناطق النفوذ أمرٌ سهل، فإنها ليست كذلك، فحتى في ذروة فترة الوفاق، كافحت القوى لتحديد حدود نفوذها، ودارت خلافاتٌ مستمرة بين النمسا وبروسيا حول السيطرة على الاتحاد الألماني، وتنافست فرنسا

7. https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/2025/03/17/-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8-%D9%8A%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%AB-%D8%B9%D9%86-%D8%AA%D9%82%D8%B3%D9%8A%D9%85-%D8%A3%D8%B5%D9%88%D9%84-%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%B6%D9%85%D9%86-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AD%D8%AB%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85

وبريطانيا على الهيمنة في الأراضي المنخفضة. ولم تكن المحاولات الأحدث لإنشاء مناطق نفوذ أقل إشكالية. ففي مؤتمر يالطا عام 1945، تصور روزفلت والزعيم السوفيتي جوزيف ستالين ورئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل إدارةً مشتركةً سلميةً لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، لكنهم سرعان ما وجدوا أنفسهم يتصارعون على حدود مناطق نفوذهم، بدايةً في قلب النظام الجديد في ألمانيا، ثم في أطرافها في كوريا وفيتنام وأفغانستان. واليوم، وبفضل الترابط الاقتصادي الناجم عن العولمة، ستزداد صعوبة تقسيم العالم بدقة على القوى، وستتجاوز سلاسل التوريد المعقدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الحدود الواضحة، والواقع أن مشاكل مثل الأوبئة، وتغير المناخ، وانتشار الأسلحة النووية لا وجود لها تقريباً داخل مجال مغلق، حيث تستطيع قوة عظمى واحدة احتواءها.

يبدو أن ترامب يعتقد أن اتِّباع نهج أكثر مرونة يمكن أن يتغلب على الاختلافات الأيديولوجية التي قد تشكل عقبات أمام التعاون مع الصين وروسيا. ولكن على الرغم من الوحدة الظاهرية للقوى العظمى، فإن الوفاقات غالباً ما تخفي الخلافات الأيديولوجية بدلاً من تخفيفها. لم يستغرق الأمر وقتاً طويلاً حتى ظهرت مثل هذه الخلافات داخل وفاق أوروبا. خلال سنواته الأولى، شكلت القوى المحافظة، النمسا وبروسيا وروسيا، تجمُّعها الحصري الخاص، التحالف المقدس، لحماية أنظمتها الأسرية. لقد اعتبروا الثورات ضد الحكم الإسباني في الأمريكتين تهديداً وجودياً، تهديداً سيتردد صداه في جميع أنحاء أوروبا، وبالتالي يتطلب استجابة فورية لاستعادة النظام، لكن القادة في المملكة المتحدة الأكثر ليبرالية اعتبروا التمردات ليبرالية في جوهرها، وعلى الرغم من قلقهم بشأن فراغ السلطة الذي قد ينشأ في أعقابها، فإن البريطانيين لم يكونوا ميالين للتدخل. وفي نهاية المطاف، عملت بريطانيا مع دولة ليبرالية صاعدة ــ الولايات المتحدة ــ لعزل نصف الكرة الغربي عن التدخل الأوروبي، ودعمت ضمناً مبدأ مونرو بالقوة البحرية البريطانية.

ليس من المُبالغة تخيُّل معارك أيديولوجية مُماثلة في تحالف جديد، قد لا يُبالي ترامب كثيراً بكيفية إدارة الرئيس شي لنطاق نفوذه، لكن صور استخدام الصين للقوة لسحق ديمقراطية تايوان من المُرجَّح أن تُحفِّز المعارضة في الولايات المتحدة وأماكن أخرى، تماماً كما أغضب عدوان روسيا على أوكرانيا الرأي العام الديمقراطي. حتى الآن، تمكّن ترامب من عكس السياسة الأمريكية تجاه أوكرانيا وروسيا بشكلٍ جوهري دون دفع أي ثمن سياسي. لكن استطلاع رأي أجرته مجلة الإيكونوميست ومؤسسة يوجوف في منتصف مارس/آذار أظهر أن 47% من الأمريكيين لا يُوافقون على تعامل ترامب مع الحرب، وأن 49% لا يُوافقون على سياسته الخارجية بشكل عام.

عندما تحاول القوى العظمى قمع التحديات التي تواجه النظام السائد، فإنها غالباً ما تثير رد فعل عنيف، مما يُولّد جهوداً لكسر قبضتها على السلطة. يمكن للحركات الوطنية والعابرة للحدود الوطنية أن تُضعف نظاماً متناغماً. في أوروبا خلال القرن التاسع عشر، لم تكتسب القوى الثورية القومية التي حاولت القوى العظمى احتواءها قوةً فحسب على مدار القرن، بل نسجت أيضاً روابط فيما بينها. وبحلول عام 1848، كانت هذه القوى قوية بما يكفي لشن ثورات منسقة في جميع أنحاء أوروبا. وبالرغم من إخماد هذه الثورات، فإنها أطلقت العنان لقوى ستُوجّه في نهاية المطاف ضربةً قاضيةً للنظام المتناغم في حروب توحيد ألمانيا في ستينيات القرن التاسع عشر.

تشير رواية الحفل الموسيقي إلى أن القوى العظمى قادرة على العمل معاً لإبقاء قوى عدم الاستقرار تحت السيطرة إلى أجل غير مسمى، لكن المنطق السليم والتاريخ يقولان عكس ذلك. اليوم، قد تنجح روسيا والولايات المتحدة في فرض النظام في أوكرانيا، بالتفاوض على حدود إقليمية جديدة وتجميد هذا الصراع. قد يؤدي ذلك إلى هدوء مؤقت، لكنه على الأرجح لن يُفضي إلى سلام دائم، إذ من غير المرجح أن تنسى أوكرانيا

أراضيها المفقودة، كذلك من غير المرجح أن يرضى بوتين بوضعه الحالي طويلاً. يبرز الشرق الأوسط كمنطقة أخرى حيثُ من غير المرجح أن يعزز فيها تواطؤ القوى العظمى الاستقرار والسلام، حتى لو عملوا معاً بانسجام، فمن الصعب تصور كيف ستتمكن واشنطن وبكين وموسكو من التوسط لإنهاء الحرب في غزة، وتجنب مواجهة نووية مع إيران، وتحقيق الاستقرار في سوريا ما بعد الأسد.

ستأتي التحديات أيضاً من دول أخرى، وخاصة من القوى «المتوسطة» الصاعدة، في القرن التاسع عشر، طالبت قوى صاعدة كاليابان بالانضمام إلى نادي القوى العظمى والمساواة في قضايا مثل التجارة، وقد أدى الحكم الاستعماري، وهو الشكل الأكثر قمعاً للهيمنة الأوروبية، في نهاية المطاف إلى مقاومة شرسة في جميع أنحاء العالم. واليوم، سيكون الحفاظ على هرمية دولية أكثر صعوبة، ولا يوجد اعتراف يُذكر بين الدول الأصغر بأن للقوى العظمى أي حقوق خاصة في فرض نظام عالمي. وقد أنشأت القوى المتوسطة بالفعل مؤسساتها الخاصة - اتفاقيات التجارة الحرة متعددة الأطراف، ومنظمات الأمن الإقليمي - التي يمكنها تسهيل المقاومة الجماعية. وقد كافحت أوروبا لبناء دفاعاتها المستقلة، ولكن من المرجح أن تُضاعف جهودها لتوفير أمنها ومساعدة أوكرانيا، وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، بنت اليابان شبكات نفوذها الخاصة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، مُرسِّخةً بذلك مكانتها كقوة أكثر قدرة على العمل الدبلوماسي المستقل في تلك المنطقة، ومن غير المرجح أن تقبل الهند استبعادها من نظام القوى العظمى، خاصة إذا كان ذلك يعني نمو قوة الصين على طول حدودها.

للتعامل مع جميع المشاكل التي يطرحها تواطؤ القوى العظمى، يحتاج المرء إلى امتلاك مهارات أوتو فون بسمارك، القائد البروسي الذي وجد طرقاً للتلاعب باتفاقية دول التحالف الأوروبي لصالحه. بل إن دبلوماسية بسمارك استطاعت أن تُفرّق بين الحلفاء المتحالفين أيديولوجياً. فبينما كانت بروسيا تستعد لخوض حرب ضد الدنمارك

لانتزاع السيطرة على شليسفيغ هولشتاين عام 1864، أدت مناشدات بسمارك لقواعد اتفاقية الوفاق والمعاهدات القائمة إلى تهميش المملكة المتحدة، التي تعهد قادتها بضمان سلامة المملكة الدنماركية. استغل المنافسة الاستعمارية في إفريقيا، مُصوّراً نفسه «وسيطاً نزيهاً» بين فرنسا والمملكة المتحدة. كان بسمارك معارضاً للقوى الليبرالية القومية التي كانت تجتاح أوروبا في منتصف القرن التاسع عشر، وبالتالي كان محافظاً رجعياً-ولم يكن متردداً أو كانت ردود أفعال فقط. بل فكّر ملياً متى يسحق الحركات الثورية ومتى يمكن توظيفها، كما فعل في سعيه إلى توحيد ألمانيا، كان طموحاً للغاية، لكنه لم يكن خاضعاً للنزعات التوسعية، وكثيراً ما فضّل ضبط النفس، على سبيل المثال، لم يرَ ضرورةً للسعي إلى إقامة إمبراطورية في القارة الإفريقية، لأن ذلك سيجرّ ألمانيا إلى صراع مع فرنسا والمملكة المتحدة.

للأسف، معظم القادة، بغض النظر عن نظرتهم لأنفسهم، ليسوا بسماركيين، كثيرون منهم من يشبهون نابليون الثالث، وصل الحاكم الفرنسي إلى السلطة مع انحسار ثورات عام 1848، وكان يعتقد أن لديه قدرة استثنائية على استخدام نظام الوفاق الوطني لتحقيق مآرب شخصية. حاول إثارة الخلاف بين النمسا وبروسيا لتوسيع نفوذه في الاتحاد الألماني، وحاول تنظيم مؤتمر كبير لإعادة رسم الحدود الأوروبية بما يعكس الحركات الوطنية، لكنه فشل فشلاً ذريعاً. مغروراً وعاطفياً، عرضة للإطراء، وجد نفسه إما مهجوراً من قبل نظرائه من القوى العظمى أو مُستغلاً لتنفيذ أوامر الآخرين. نتيجةً لذلك، وجد بسمارك في نابليون الثالث الشخص المناسب لدفع توحيد ألمانيا إلى الأمام.

في ظلّ هذا الوضع الراهن، كيف سيكون حال ترامب كقائد؟ من الممكن أن يبرز كشخصية بسماركية، يلجأ إلى التسلط والخداع للحصول على تنازلات مفيدة من قوى عظمى أخرى. لكن قد يُخدع أيضاً، فينتهي به الأمر مثل نابليون الثالث، مُتفوَّقاً عليه من قِبل منافسين أكثر دهاءً.

التعاون أم التواطؤ؟

بعد تأسيس نظام التحالف الأوروبي، عاشت القوى الأوروبية في سلام قرابة 40 عاماً. كان هذا إنجازاً مذهلاً في قارة عصفت بها صراعات القوى العظمى لقرون. بهذا المعنى، قد يُوفر نظام التحالف الأوروبي إطاراً عملياً لعالم متعدد الأقطاب بشكل متزايد، لكن تحقيق ذلك يتطلب نهجاً ينطوي على قدر أقل من التواطؤ وقدر أكبر من التعاون، نهجاً تتعاون فيه القوى العظمى لتحقيق مصالحها، ليس فقط في ما يتعلق بمصالحها الخاصة، بل أيضاً في ما يتعلق بمصالحها الأوسع.

إنَّ ما جعل الوفاقَ الأصليَّ ممكناً هو وجودُ قادةٍ متشابهي التفكير يتشاركون مصلحة جماعية في الحوكمة القاريّة وهدف تجنب حرب كارثية أخرى. كما وضع الوفاق قواعد لإدارة التنافس بين القوى العظمى، لم تكن هذه قواعد النظام الدولي الليبرالي، الذي سعى إلى إحلال الإجراءات القانونية محل سياسات القوة، بل كانت بالأحرى، «قواعد عامة» وُضعت بشكل مشترك لتوجيه القوى العظمى في مفاوضاتها بشأن النزاعات. وقد وضعت هذه القواعد معايير بشأن متى ستتدخل في النزاعات، وكيفية توزيع الأراضي، ومن سيكون مسؤولاً عن المنافع العامة التي ستحافظ على السلام. وأخيراً، اعتمدت رؤية الوفاق الأصلي المداولات الرسمية والإقناع الأخلاقي كآلية رئيسة للسياسة الخارجية التعاونية، واعتمد التحالف على منتديات جمعت القوى العظمى في مناقشات حول مصالحها الجماعية.

من الصعب تخيّل ترامب يُصمّم ترتيباً كهذا. يبدو أن ترامب يعتقد أنه قادر على بناء توافق، ليس من خلال التعاون الحقيقي، بل من خلال إبرام الصفقات التجارية، معتمداً على التهديدات والرشاوى لدفع شركائه نحو التواطؤ، وبصفته مُعتاداً على تجاوز القواعد والأعراف، يبدو من غير المرجح أن يلتزم ترامب بأي معايير قد تُخفّف من حدة

الصراعات بين القوى العظمى التي ستنشأ لا محالة. كما أنه ليس من السهل تخيّل بوتين وشي كشريكين مُستنيرين، يُقدّران الإنكار الذاتي ويُسوّيان الخلافات باسم الصالح العام.

يجدر بنا أن نتذكر كيف انتهى نظام «تحالف أوروبا»: أولاً بسلسلة من الحروب المحدودة في القارة، ثم باندلاع صراعات إمبريالية في الخارج، وأخيراً باندلاع الحرب العالمية الأولى، كان النظام عاجزاً عن منع المواجهة مع اشتداد المنافسة، وعندما تحول التعاون الحذر إلى مجرد تواطؤ، أصبحت قصة «وفاق أوروبا» مجرد خرافة، انهار النظام في نوبة من سياسات القوة الغاشمة، واشتعل العالم.

هوية البحث

اسم الباحث: ستاسي إي. جودارد - باحثة مهتمة في قضايا الأمن الدولي

عنوان البحث: صعود وسقوط التنافس بين القوى العظمى.. ترامب يرسم طريقاً جديداً للنفوذ

تأريخ النشر: تموز - يوليو 2025

رابط البحث:

https://www.foreignaffairs.com/united-states/rise-and-fall-great-power-competition

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org